Journal of Tikrit University for Humanities
JTUH
كلية التربية للعلوم الانسانية
College of Education for Human Sciences

Emad K. Abbas
Madalrawy63@yahoo.com
Ali N. Mohammed
Dr.ali_nm@yahoo.com
Anbar university

qatar 1887 - 1913 m dirasat fi 'awdaeiha al'iidariat walaiqtisadiat min khilal alwathayiq aleuthmania

A B S T R A C T

Qatar suffered from a huge decline in its management situation. Ottoman's state tried hardly to change the managing system in Qatar from a non-central to a central one from 1887 to 1913. This is by establishing new sectors such as Zebara, Alodaid and Alwaqra and connecting them to the main sector (Qatar). This makes these sub sectors as individual or semi-connected areas to the main sector (Qatar) due to numbers of attacks from both British and Abo-Dabi as a part of a conflict between Great Britain and Ottoman's state at that time. The military system of Ottoman's state was weak and unable to apply the central system at these sectors (Zebara, Alodaid and Alwaqra). This has an adverse effect on the economy situation. The bad economy situation of these sectors in addition to the conflict between Albab-Alalli and Jasim Al –Thani on controlling the customs office established by Ottoman's state and the rejection of Al –Thani to apply the central system, led to very hard decline in the economy situation in Qatar. Ottoman's state was able to improve this bad situation after a direct control of Qatar by restricting the control power of Al –Thani.
DOI: http://dx.doi.org/10.25130/jtuh.25.11.2018.12

Qatar , management , economic ottoman's document

A R T I C L E I N F O

Article history:
Received 10 Jan 2018
Accepted 15 Mar 2018
Available online

قطر 1887 – 1913م

دراسة في أوضاعها الإدارية والاقتصادية من خلال الوثائق العثمانية

د. عماد كريم عباس الراوي **د. علي ناجح محمد**
جامعة الانبار -كلية الآداب- **جامعة الانبار - كلية التربية للعلوم الانسانية -**

الخلاصة عانت قطر تدهوراً كبيراً في أوضاعها الإدارية. فقد سعت الدولة العثمانية جاهدة الى محاولة الانتقال من نظام اللامركزية الى نظام المركزية في حكمهم لقطر اثناء المدة (1887 –1913) بتشكيل بعض النواحي في مناطق (الزبارة، والعديد، والوكرة) والحاقها ادارياً بقضاء قطر. الامر الذي أدى الى تأرجح تلك المناطق كونها نواحي تابعة لقضاء قطر او أراضٍ خالية من السكان نتيجة للهجمات التي تعرضت لها من قبل السفن البريطانية او تلك التي قامت بها (مشيخة أبو ظبي) كجزء من صراعٍ على النفوذ بين العثمانيين والبريطانيين في تلك المناطق. لاسيما ان الجهاز العسكري العثماني في قطر كان ضعيفاً لا يقوي على فرض المركزية والمحافظة على تبعية مناطق (الزبارة ، والعديد ، والوكرة) ادارياً لقضاء قطر فأنعكس ذلك سلباً على الوضع الاقتصادي الذي عانى من بعض الانتكاسات، فضلاً عن الخلافات بين الباب العالي والشيخ (جاسم ال ثاني) بخصوص (دائرة الجمارك) التي اسستها الدولة العثمانية ورفض الشيخ لنظام المركزية العثماني وما نتج عنها من انتكاسات اصابت الاقتصاد القطري الا في بعض السنوات التي تمكنت اثناءها الدولة العثمانية من ان تحكم قطر حكماً مباشراً بعد ان قيدت صلاحيات الشيخ (جاسم ال ثاني)

Journal of Tikrit University for Humanities

المقدمة

عملت بريطانيا على تعزيز نفوذها في منطقة الخليج العربي منذ النصف الاول من القرن التاسع عشر بان عقدت مجموعه من الاتفاقيات مع مشيخات وامارات تلك المنطقة وحولتها الى محميات شبه مستعمرة مما شكل خطراً على الوجود العثماني في الخليج العربي، الامر الذي دفع الدولة العثمانية الى التعامل معه بجد اذ ادخلت قطر ضمن الحكم العثماني المباشر على اثر حملة ارسلها مدحت باشا والي بغداد سنة 1871م وهكذا نظمت الادارة فيها على وفق النظام العثماني، فقد صنفت قطر وحدة ادارية من الصنف الثالث تتبع لها عدد من النواحي، الامر الذي ولّد نوعاً من الاستقرار ادى في النهاية الى زيادة الواردات ونمو التجارة، وتجدر الاشارة الى ان الوثائق العثمانية التي هي المادة الاساسية في هذا البحث تسترسل في ذكر احداث وقعت في سنوات سابقة للتاريخ الذي كتبت به الوثيقة لذا نجد ان الاحداث في المتن تختلف في تواريخها عن تاريخ الوثيقة في الهامش.

اولاً: الموقع والسكان

احتلت قطر مكاناً مهماً في سياسات الدولة العثمانية لا سيما نهاية القرن التاسع عشر نتيجة لزيادة أهمية موقعها الاستراتيجي المطل على قلب الخليج العربي والذي جعل منها عقدة مواصلات بحرية وبرية. اذ كان على جميع السفن الداخلة الى الخليج العربي والخارجة منه ان ترسوا في الموانئ القطرية للتزود بالغذاء والماء. في الوقت الذي امتلكت شبكة من الطرق البرية التي تربطها بأمارات الخليج العربي والعراق ([1]) فقد كانت تقع في منتصف الساحل الغربي للخليج العربي بين خطي العرض (30,24 و34, 26) شمالاً وبين خطي الطول (45, 50 و40, 51) شرقي غرينتش ويحيط بها البحر من الشمال والشرق. أما حدودها الجنوبية التي تفصلها عن (أبو ظبي، والسعودية) فتمتد من (خور العديد) في الشرق الى (خليج سلوى) على مسافة نحو 40 كم فيما يفصلها عن البحرين بحراً أطلق عليه اسم (بحر قطر) عرضه حوالي 51,2 كم ([2])

قدرت مساحة قطر بحوالي 6400 كم2 تقريباً وطولها من الشمال الى الجنوب 160 كم , عرضها من الشرق الى الغرب 80 كم ([3]) اذ سكنت في قطر عدد من القبائل العربية ([4]) التي وصل تعدادها الى 20000 نسمة موزعة على المركز والنواحي والقرى التابعة لقطر حسب الاحصائيات الرسمية العثمانية لسنة 1891م 8000 نسمة منهم سكنوا في مركز القضاء في حين سكن النواحي ما يقارب 12000 نسمة ([5]) غير ان تلك الاعداد زادت بشكل ملحوظ مع بداية القرن العشرين وذلك نتيجة طبيعية اذا ما عرفنا ان مكانة قطر الاقتصادية قد ارتفعت على اثر الزيادة الكبيرة في وارداتها نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، فقد اشارت احصائيات رسمية عثمانية تعود الى سنة 1903م ان اعداد السكان في مركز قضاء قطر بلغت حوالي 13500 نسمة([6]) .

ثانياً: التشكيلات الإدارية:

عملت الدولة العثمانية على تشكيل العديد من النواحي لتكون تابعة لقضاء قطر كخطوة أولى في طريق الحكم المركزي الذي ارادت ان تطبقه في قطر واهم تلك النواحي (البدع) عاصمة قطر قبل ان تنشأ (الدوحة) أسسها افراد من (قبيلة السودان) الذين جاءوا مهاجرين من (ابو ظبي) ([7])، وهم من السَلطة، وال ابن علي، والمعاضيد، والزنوج، والسودان، فضلاً عن عدد من الإيرانيين، والبحرانيين توزعوا على ثمانية احياء (ال ابن علي، السَلطة، المرقب الشرقي، الدوحة، الدويحة، قلعة العسكر، البدع، والرميلة) ([8]). اما العُديد فهي قرية صغيرة في مواجهة مدخل (خور العديد) الذي يقع الى الجنوب من قطر على ساحل الخليج العربي. وقد كانت القرية مسورة بسور من جهة اليابسة عليها مجموعة من الابراج وفي العديد قلعة صغيرة مربعة الشكل ذات اربعة ابراج تقع الى الجنوب من تلك القرية ([9])، التي انشئت سنة 1835 من قبل عشيرة القبيسات بعد هجرتهم اليها من ابو ظبي ([10]). واخيراَ الزبارة والتي هي عبارة عن قرية صغيرة محصنه تحصيناً جيداً بها عشرة من القلاع واغلب سكانها من قبائل (أل خليفة) وأبناءهم من (الجلاهمة، وال ابن علي) الذين ينتسبون الى قبيلة (العتوب) التي تسكن الكويت ([11]). تقع الزبارة في الطرف الشمالي الغربي لساحل شبة جزيرة قطر ([12])، المطل على جزر البحرين ولا تبعد عن (خور حسن) شمال شرق الدوحة سوى (8) كم ([13]).

ثالثاً: خضوع قطر للحكم العثماني

ظلت قطر خارج نطاق الحكم العثماني يحكمها امراؤها العرب كونها الوحيدة من بين امارات الخليج العربي التي لم تعقد اية اتفاقية مع بريطانيا الى ان تولى "مدحت باشا" ولاية بغداد سنة 1869م اذ وجه اهتمامه الى بسط سيطرته على الامارات العربية المستقلة في نجد وسواحل الخليج العربي وضمها الى ممتلكات الدولة العثمانية فأرسل لذلك حملة كبيرة (بحرية وبرية) تمكنت من السيطرة على اغلب الامارات العربية بما فيها قطر سنة 1871م فصارت بذلك قطر اداريا تابعة للحكم العثماني اذ صارت من الناحية الادارية قضاءاً تابعاً للواء (نجد)التابع لولاية البصرة ([14]).

اهتمت الدولة العثمانية اهتماماً كبيراً بتنظيم الادارة في قطر وسعت الى ان تكون الادارة فيها مركزية غير ان المعارضة الشديدة التي ابدتها الحكومة البريطانية وتفشي الامراض بين جنود الحامية العثمانية نتيجة لطبيعة المناخ اجبر الدولة العثمانية على سحب حاميتها من قطر وترك امور الادارة فيها الى الامراء المحليين بعد ان عينت الشيخ (جاسم ال ثاني) قائمقاماً لقطر في الوقت الذي تركت له بديلا عن القوات النظامية ما تعداده(30) من رجال الضبطية(الشرطة) داخل مركز قضاء قطر([15])، وقد اوعزت اوامرها

الى والي البصرة بتحويل القرى التابعة لقطر(الزبارة، العديدة، الوكرة) الى نواحٍ، وان يكون النظام الاداري فيها على وفق النظام الاداري العثماني والاعتماد على مشايخ تلك المناطق في حكمها([16]).

تأرجحت (العديد، الزبارة، والوكرة) بين كونها نواحٍ تابعة لقائمقامية قطر وبين كونها مناطق خالية من السكان تتلاطمها امواج الصراع على النفوذ بين العثمانيين والبريطانيين، فقد اعلن شيخ (العديد) سنة 1873م عن تبعيته للدولة العثمانية بعد ان تعهد بدفع مبلغ سنوي الى الخزانة المركزية في استانبول مقابل ان تقوم الدولة العثمانية بتوفير الحماية له، واستمرت (العديد) تابعة لقضاء قطر حتى سنة 1878م([17])، اذ انها خرجت عن تلك التبعية على اثر الهجوم الذي قام به الشيخ (زايد) حاكم (ابي ظبي) بدعم بريطاني في تلك السنة على (العديد) وتمت له السيطرة عليها بعد ان هرب سكانها صوب مركز قضاء قطر كونهم تابعين اصلاً للقضاء بموجب المبالغ السنوية، الا انهم عادوا وتصالحوا مع شيخ (ابي ظبي) سنة 1880م، الامر الذي عدته الدولة العثمانية اعترافا من شيخ (العديد) بتبعيته لحاكم (ابو ظبي)([18]).

عملت الدولة العثمانية جاهده على مساندة قائمقام قطر الشيخ(جاسم أل ثاني) اذ اصدرت اوامرها الى حلفائها من (أل رشيد) في (حائل) ، سنة 1887م بالعمل على تقديم العون لقائمقام (قطر) من اجل اعادة (العديد) الى الحكم العثماني([19])، فباشرت قوات الشيخ (جاسم أل ثاني) مدعومة بـ(أل رشيد) عملياتها العسكرية في كانون الثاني 1889 وتمكنت من السيطرة على (العديد) واعادتها الى الحكم العثماني في الوقت الذي امرت فيه الدولة العثمانية والي البصرة بالعمل على تشكيل ناحية في (العديد) لتكون احدى التشكيلات الادارية التابعة لقائمقام (قطر) في السنة 1889م، اذ عين مديراً لتلك الناحية تابعاً الى قائمقامية (قطر)([20])، غير ان اصرار الحكومة البريطانية على عدم الاعتراف بالسيادة العثمانية على(العديد) بحجة انها من املاك حاكم (ابو ظبي) اجبر المدير العثماني على العودة الى البصرة دون تنفيذ تعليمات حكومته([21])، الامر الذي جعل من (العديد) خارج نطاق الحكم العثماني اذ انها بقيت دون مدير للمدة1890 -1902([22]).

استمرت الحكومة العثمانية في محاولاتها لضم (العديد) الى قائمقامية قطر ففي سنة 1902 استجاب السلطان (عبد الحميد الثاني) لطلب والي البصرة المتضمن ضرورة اعادة (العديد) الى الحكم العثماني وامر بأرسال قوات اضافية من اجل اقامة المدير في ناحية (العديد)[(23)]، وقد عين والي البصرة بدوره (عبد الكريم افندي) مديراً (للعديد) غير ان السخط الذي ساد السكان المحليين احتجاجاً على تعين شخص غريب لإدارة شؤونهم، فضلاً عن المعارضة الشديدة التي ابدتها الحكومة البريطانية فيما يتعلق بتشكيل ناحية (العديد) دفع العثمانيين الى اتباع اسلوب اكثر ذكاءً تمثل بإقالة(عبد الكريم افندي) وتعيين احد السكان المحليين بدلاً عنه ليأخذ على عاتقة مع افراد عشيرته مساعدة القوات

العثمانية في صد اي هجوم تقوم به القوات البريطانية على (العديد)[24]، لاسيما ان السفن البريطانية قد اتخذت لها ثلاث مقرات على الجزيرة الواقعة بالقرب من موقع (عجير)، في سنة 1902، فضلاً عن استعراضات بحرية كانت تقوم بها اضطرت الحكومة العثمانية الى اصدار امرٍ لوالي البصرة (نوري باشا) بضرورة المحافظة على نواحي قطر بضمنها (العديد) عن طريق ارسال قوات اضافية الى تلك النواحي[25]، غير ان تعيين احد السكان المحليين لإدارة شؤون (العديد) بصفة مدير يتقاضى راتباً شهرياً من الحكومة العثمانية كان مراوغة لم تنطل على الحكومة البريطانية، الامر الذي دفع الحكومة العثمانية الى ان تسحب منه الصفة الرسمية في ادارة شؤون الناحية فصارت بذلك (العديد) خارج نطاق الحكم العثماني[26].

ادركت الحكومة البريطانية مدى خطورة الاصرار العثماني في ضم (العديد) الى ممتلكاتها على مصالحها الاقتصادية مما دفعها الى الاعلان سنة 1905م بان (العديد) هي من ممتلكات حاكم (ابو ظبي)، غير ان ذلك لم يضع حداً لتلك المشكلة المتعلقة بتبعية (العُديد)[27]، اذ تمكنت الحكومة العثمانية من فرض سيطرتها على (العديد) سنة 1910م من خلال جهود كبير بذلتها ولاية البصرة بذلك الخصوص تمثلت بقيام واليها بتعيين مدير لناحية (العُديد) وجعلها ناحية تابعة لقائمقامية قطر، الامر الذي عارضته الحكومة البريطانية وبقيت (العديد) تحت الحكم العثماني حتى سنة 1913م، اذ رسمت الحدود في الخليج والجزيرة العربية على وفق الاتفاقية (الانجلو- عثمانية) التي تنازلت فيها الدولة العثمانية عن شبة جزيرة قطر بما فيها (العديد) في الوقت الذي تعهدت فيه الحكومة البريطانية ان تُحكَم قطر ذاتيا من قبل الشيخ (جاسم ال ثاني) دون السماح لحاكم البحرين التدخل في شؤون قطر الداخلية[28].

اما (الزبارة) فقد دخلت ضمن ممتلكات قطر سنة 1887 بعد ان تمكن الشيخ (جاسم ال ثاني) من اجلاء قبيلة (النعيم) عنها اذ بقيت خالية من السكان حتى سنة 1888م[29]، الامر الذي استغلته الدولة العثمانية بتشكيل ناحية (الزبارة) والحاقها ادارياً بقائمقامية قطر اذ اصدرت امرها الى والي البصرة القاضي بتعيين مديراً (للزبارة)[30]، فصارت بذلك احدى توابع قطر، غير ان المعارضة التي ابدتها الحكومة البريطانية المتمثلة بالاحتجاجات المستمرة المقدمة للحكومة العثمانية منذ كانون الاول سنه 1890، فضلاً عن وفاة مدير(الزبارة) حال دون استمرارها ناحية تابعة لـ (قطر)[31].

سعت الحكومة العثمانية جاهدة من اجل ان لا تبقى (الزبارة) خارج نطاق حكمها فقد وجهت اوامرها الى والي البصرة بتعيين مدير جديد (للزبارة) في كانون الثاني سنة 1891[32]، الامر الذي اثار احتجاجات بريطانية لم تلتفت لها الحكومة العثمانية، اذ اكدت في تقرير جوابي سُلِم للسفارة البريطانية

في 11 تموز 1891، فحواه ان (الزبارة) تقع ضمن الحدود الادارية لولاية البصرة وأنها لا تعترف بالهدنة البحرية الموقعة بين بريطانيا والمشايخ المحليين في 4 ايار سنة 1843([33]).

ان عدم اكتراث الحكومة العثمانية بالحجج الرسمية التي قدمتها الحكومة البريطانية فيما يتعلق بـ(الزبارة) دفعها الى اللجوء لأسلوب القوة من اجل الحيلولة دون ان تكون (الزبارة) ناحية من نواحي قطر، اذ شنت هجوما كبيراً عليها سنة 1895 واحرقتها واستولت على عدد من سفن عشيرة (ال علي) التي تسكن تلك المنطقة فعادت بذلك (الزبارة) خالية من السكان بعد ان تركها مديرها العثماني في 7 ايلول سنة 1895 في الوقت الذي وصل فيه الاحتجاج العثماني متأخراً في 5 كانون الاول سنة 1896([34])، اذ انها كانت منشغلة في الاضطرابات التي حدثت في (بلغاريا ، وجزيرة كريت)، فضلا عن الحرب العثمانية اليونانية (1896-1897)([35]).

اتبعت الحكومة العثمانية ممثلة بوالي البصرة (مصطفى باشا) سياسية الاقناع مع شيوخ ناحية (الزبارة) من اجل تولي منصب المدير لتلك الناحية ، الامر الذي رفضه اغلب مشايخها بعد الهجوم البريطاني عليها سنة 1895 وادعائهم الحماية عليها بعد ان نصبت سفنهم الحربية مقرات لها بالقرب من (الزبارة) سنة 1899م([36])، غير ان تعهد الحكومة العثمانية لهؤلاء المشايخ بحمايتهم من اي اعتداء بريطاني دفعهم الى الاطمئنان والقبول بالمناصب الموكلة اليهم اذ أمر السلطان (عبد الحميد الثاني) سنة 1902 بان ترسل ولاية البصرة الى النواحي التابعة لقطر بما فيها(الزبارة) قطعات عسكرية اضافية من المشاة وفرق الخيالة وراكبي الهجن للعمل على حماية تلك النواحي من اي اعتداءات، فضلاً عن تامين اقامة المدراء فيها([37]).

واجهت الدولة العثمانية معارضة شديدة من قبل الحكومة البريطانية فيما يتعلق بتشكيل ناحية (الزبارة) اذ حرضت الاخيرة بدورها السكان على مدير ناحية (الزبارة) (عرب افندي)، الامر الذي عرضه الى الكثير من المشاق التي أجبرته على العودة الى مركز ولاية البصرة ، كما ان التلويح البريطاني بالتدخل العسكري للحيلولة دون قيام ناحية في (الزبارة) من جهة، ورغبة الحكومة العثمانية في تجنب الاصطدام العسكري ببريطانيا من جهة اخرى، لم تعاود الحكومة العثمانية ارسال مدير لتلك الناحية([38])، وغيرت صفة الحكم فيها في 19ايلول 1903 من مدير ناحية رسمي الى شيخ يدين بولائه للحكومة العثمانية مقابل راتب شهري تدفعه له الخزينة المركزية([39])، وهكذا استمرت (الزبارة) تابعة اسمياً للحكم العثماني الى ان تم عقد الاتفاقية (الانجلو- عثمانية) سنة 1913 اذ صارت تلك الناحية ضمن النواحي التابعة لقطر التي تحكم ذاتياً بعيداً عن الحكم العثماني([40]).

تناقضت المعلومات المقدمة من قبل المسؤولين العثمانيين فيما إذا كانت (الوكرة) مركزاً لأحدى النواحي التابعة لـ(قطر) فقد اكدت متصرفية (نجد) مع بداية القرن العشرين ان (الوكرة) كانت مركزاً

لأحدى نواحي (قطر) في الوقت الذي اشارت فيه ولاية البصرة في برقيتها المرسلة الى نظارة الداخلية العثمانية سنة 1901 الى ان (محاسبة ولاية البصرة) لم تعثر على اي قيد في سجلاتها يشير الى ان (الوكرة) كانت ناحية فيما سبق، وان تشكيل ناحية في تلك المنطقة ضروري من اجل فرض الادارة المركزية في (قطر) ([41]).

عينت الدولة العثمانية (يوسف بك) مديراً (للوكرة) مطلع سنة 1903م، مما اثار غضب السكان المحليين الذين سادتهم الكراهية للوجود العثماني ، فضلاً عن سوء السياسية التي اتبعها (يوسف بك) التي كادت ان تؤدي الى اضطرابات شعبية لولا ان الحكومة العثمانية امرت والي البصرة بسحبه وتعيين الشيخ (عبد الرحمن ال ثاني) بدلا عنه، غير ان الحكومة البريطانية قد اكدت على لسان قنصلها في البصرة بانها لن تسمح بتشكيل ناحية في (الوكرة) وانها ستعمل على الحيلولة دون قيامها وان تطلب ذلك التدخل الفعلي([42])، الامر الذي دفع الحكومة العثمانية ان تغير صفة الحكم في (الوكرة) من مديرية يديرها مدير رسمي تابع للدولة العثمانية الى مشيخة تحت ادارة الشيخ(عبد الرحمن ال ثاني) تدفع له راتب من الخزانة المركزية من اجل الاستمرار في ولائه لها([43])، وقد استمرت (الوكرة) تحكم من قبل الشيخ (عبد الرحمن ال ثاني) الى ان صارت ناحية تابعة لـ(قطر) التي حصلت على حكم ذاتي بموجب نصوص الاتفاق (الانجلو- عثماني) سنة 1913م([44]).

رابعاً: الجهاز الاداري.

سعت الحكومة العثمانية جاهدة الى محاولة اقرار الادارة المركزية في قطر عن طريق انشاء دار للحكومة وعدد من الثكنات العسكرية تكفي لإقامة جنود الضبطية والجنود النظاميين في مركز القضاء والنواحي التابعة له (الزبارة، والعديد) [(45)]، وقد اوكلت الدولة العثمانية مهمة ادارة قطر الى (مجلس ادارة) تكون من القائمقام ومدير التحريرات ومعاونه ورئيس (ميناء قطر) وقاضي مع كتابه ومعاونيه، فضلاً عن مدراء النواحي التابعة لـ(قطر) مثل (الزبارة، والعديدة، والوكرة) ([46]).

أ: القائمقام ومعاونيه: -

كانت القائمقام في (قطر) على راس الجهاز الاداري فهو ممثل الدولة العثمانية امام السكان وقد انعمت الدولة العثمانية على الشيخ (جاسم ال ثاني) برتبة (قائمقام فخري) من درجة (قبوجي باشي) لقضاء قطر سنة 1876م الذي كان وحدة ادارية من الصنف الثالث ([47])، وقد كان القائمقام مسؤولاً عن ادارة جميع الشؤون حتى سنة 1891م اذ لم يكن للعثمانيين الا السلطة العسكرية في مدينة (الدوحة)، الامر الذي دفع الدولة العثمانية الى القيام بمحاولات ايجاد المنافسين للشيخ (جاسم ال ثاني) كان اخرهم الشيخ (ناصر بن مبارك) الا ان الدولة العثمانية فشلت في سياستها بعد انسحاب الشيخ (جاسم ال ثاني) من الدوحة سنة 1887م تاركا اياها للفوضى والقلاقل ونهب الاسواق والاعتداء على

التجار، مما جعلها تتراجع عن سياستها بان ارسلت والي البصرة (نصيف باشا) الى (قطر) من اجل اقناع الشيخ (جاسم ال ثاني) بالعودة الى الحكم بعد ان اغدقت عليه الوعود بمنحه وساماً ولقباً([48]).

شرعت الدولة العثمانية في انتهاج سياسية جديدة من شانها مصادرة الصلاحيات التي تمتع بها قائمقام (قطر) الشيخ (جاسم ال ثاني) سعياً منها للتحول تدريجياً الى المركزية في الحكم، ففي سنة 1891 اتبعت الدولة العثمانية سياسة تجعل من القائمقام بعيداً عن جمع الضرائب المفروضة على استخراج اللؤلؤ واصحاب المهن من سكان (قطر) ([49])، اذ عيَنت شخص من اصل عثماني معاوناً للقائمقام له السبق في القرارات السياسية والعسكرية والاقتصادية([50])، وقد احتل معاون القائمقام المرتبة الثانية في (مجلس الادارة) من حيث الترتيب الوظيفي غير انه تمتع بصلاحيات واسعة لم تكن لغيره من اعضاء (مجلس الادارة) فقد كان على اتصال مباشر بدوائر الحكومة المركزية في استانبول اذ كان له الحق في مخاطبة (الصدر الأعظم) بشكل مباشر عن طريق تقارير تتضمن شروحات مفصلة عن المشاكل التي كانت تعاني منها قطر وتوابعها سواء كانت تلك المشاكل سياسية او اقتصادية او عسكرية واقتراح الحلول المناسبة لتفادي تلك المشاكل([51]).

ب: مدراء النواحي.

استحدثت الدولة العثمانية منصب مدير الناحية في قطر نهاية القرن التاسع عشر كخطوة في طريق التحول الى المركزية في الحكم اذ عملت على تعيين اثنان من مدراء النواحي سنة 1888م لأدراه امور ناحيتي (الزبارة، والعديد) التابعتين لقائمقامية (قطر)([52])، وقد اخذت الدولة العثمانية نفقات مدراء النواحي بنظر الاعتبار فقد خصصت ما مقداره (675) قرشاً راتباً شهرياً لكل و احد منهم([53])، زاد فيما بعد الى (1500) قرش شهرياً بعد المطالبات المستمرة من والي البصرة بزيادة رواتب مدراء النواحي([54])، في الوقت الذي انيطت بمدير الناحية واجبات مهمة تأتي في مقدمتها العمل على ان تكون الناحية اهلة بالسكان، وذلك بإسكانه لـ(400) ممن بيوتهم من الخيام في الناحية الموكل له امر اداراتها([55]). فقد اشارت الوثائق العثمانية الى ان عدد سكان ناحية (الوكرة) بلغ حوالي (2500) نسمة سنة 1903 عمل على اسكانهم (عبد الرحمن ال ثاني) الذي عين مديراً لتلك الناحية ([56])، ولم تكن مهمة جلب السكان الى الناحية هي المهمة الوحيدة لمدير الناحية اذ كان عليه الحفاظ على امنهم واستقراراهم في تلك الناحية فقد قام مدير ناحية (الزبارة) بمصادرة القوارب التي جاءت من البحرين من اجل أعادة الشيخ (سالم) أحد شيوخ (ال علي) الساكنين في (الزبارة) الى البحرين بعد ان حصل على موافقته بذلك ([57]).

وقع أمر تعيين مدراء النواحي في قطر على عاتق والي البصرة بناءً على امر يصدر له من الدولة العثمانية اذ لم تكن هنالك قاعدة ثابتة في اختيار مدراء النواحي فأحياناً يتم اختيارهم من السكان

المحليين واحياناً اخرى يعين المدير من خارج سكان الناحية، فعلى سبيل المثال لم يكن (يوسف بك) مدير ناحية (الوكرة) من السكان المحليين لتلك الناحية الذي اتسمت سياسته بالظلم والتعسف تجاه السكان، الامر الذي دفع والي البصرة الى عزله وتعيين الشيخ (عبد الرحمن ال ثاني) بدلا عنه، لتجنب الاصطدامات مع السكان الذين سادهم السخط والتذمر من سياسة (يوسف بك)([58])، ولطالما كان تعيين هؤلاء المدراء نظرياً في بعض الاوقات لعدم قدرتهم على ممارسة صلاحياتهم التي منحهم اياها ذلك المنصب، نتيجة للمعارضة الشديدة التي كانت تبديها الحكومة البريطانية، الامر الذي تتوقف معه صرف النفقات لهؤلاء المدراء من قبل الدولة العثمانية([59]).

ج: القضاة وموظفون اخرون: –

اعتمدت الدولة العثمانية في مؤسسة القضاء على الشريعة الاسلامية من اجل الفصل في دعاوى الخصومات وقضايا الارث والزواج ، فقد عملت على تعيين شخص من اهل الخبرة في الشرع الاسلامي للقيام بمهام القاضي الشرعي في قائمقامية قطر([60])، وقد حددت الدولة العثمانية مدة بقاء القاضي في قائمقامية قطر اقصاها سنتين ونصف ليستبدل بعدها بقاضٍ يتم تعيينه من قبل والي البصرة([61])، والى جانب القاضي يوجد المعاون الذي كان يعمل على مساعدة القاضي من اجل البت في قضايا السكان المختلفة([62])، غير ان عدم رضا السكان في قطر على اصول القضاة دفع الدولة العثمانية الى تعيين اثنين من المعاونين الى جانب القاضي يساعدانه في البت في قضايا دعاوى السكان بالإضافة الى كاتب يعمل على تدوين الدعاوى والاحكام الصادرة بحق اصحابها([63]).

من اجل تنظيم الشؤون التجارية صار لزاماً على الدولة العثمانية ان تعين (رئيساً للميناء) بعد ان اعادت بناء (ميناء الزبارة) سنة 1874، فقد ارسلت الدولة العثمانية بعثة برئاسة (حسين أفندي) الى (ميناء الزبارة) في السنة ذاتها للوقوف على الشؤون التجارية والعمل على تنظيمها ([64])، كما ضم (مجلس الادارة) عدد من المناصب الادارية الاخرى مثل (مدير التحريرات) الذي كان مسؤولاً عن التحريرات التي كانت تجريها الدولة العثمانية على الأراضي التي تدخل ضمن حكمها. اذ كانوا يسجلون تلك الأراضي وملكيتها ونظام التصرف فيها بغية تحديد نسبة الضرائب عليها ([65])، و(مدير الجمارك) لاسيما بعد ان أنشأت الدولة العثمانية (دائرة الجمارك) في مدينة (البدع) سنة 1891م ([66]).

خامساً: الجهاز العسكري: –

لم تتلأم اهتمامات الدولة العثمانية بالجهاز العسكري في (قطر) مع حجم الخطر الذي كان يهدد السلطة العثمانية في ذلك القضاء لاسيما ان الحكومة البريطانية اخذت تعمل آنذاك على توسيع حدود نفوذها في البحرين على حساب النواحي التابعة لقضاء (قطر) مثل (العديد، والزبارة، والوكرة)، فضلاً

عن هجمات المتمردين من الاعراب التي تعرضت لها تلك النواحي بين الحين والاخر، فقد تضمن الجهاز العسكري في قطر صنفان رئيسيان ([67])، تفرع منهما عدد من الصنوف الثانوية: –

أ. الضبطية:

انقسم ذلك الصنف على نفسه الى صنفين وهما (مشاة الضبطية) وقد اتخذ افراده من القلاع في مركز القضاء او النواحي التابعة له مقراً لهم و(فرسان الضبطية) وجميعهم من راكبي الجمال، ونظمت الضبطية في وحدات خاصة أطلق عليها اسم(المفارز) اذ بلغ اعداد جنود المفرزة الواحدة حوالي (100) جندي [(68)].

ب. الجيش النظامي:

ضم مجموعة من الاصناف كان (صنف المدفعية) في مقدمة تلك الاصناف، فقد اولت الدولة العثمانية اهتماماً بذلك الصنف اكثر من بقية الاصناف بان جعلته صنفا مستقلاً له قيادته الخاصة، فقد كان(صنف المدفعية) في قضاء قطر تحت امرة ضابط عثماني برتبة(رئيس اول)([69])، اما الصنف الثاني في الجيش فهو (صنف الخيالة) الذي كان على شكل وحدات مستقلة تسمى (المفارز)([70])، واخيراً (صنف المشاة) المؤلف من الجنود النظاميين الذين ينتظمون بوحدات اطلق عليها اسم (الطوابير)([71])، يتكون الطابور الواحد من اربعة فرق عسكرية([72])، وقد بلغت اعداد الجنود المشاة في الطابور الواحد حوالي (400) جندي بواقع (100) جندي لكل فرقة من الفرق العسكرية التي يتكون منها الطابور [(73)].

ج. الثكنات العسكرية وواجبات الجيش:

حرصت الدولة العثمانية على انشاء الثكنات العسكرية في قطر سواء في مركز القضاء او النواحي التابعة له مثل (العديد، والزبارة) من اجل ان تكون مقراً للقوات العثمانية اذ عملت على انشاء ثكنات عسكرية في قضاء قطر سنة 1892م تستوعب الثكنة الواحدة حوالي (50) فارساً، في الوقت الذي انشأت ثكنات عسكرية أصغر حجماً لا تعتدي طاقتها الاستيعابية أكثر من (30) جندياً من المشاة في كل من (العديد، والزبارة) ([74]).

ارتبطت الزيادة في عدد القوات العثمانية الموجودة في قضاء قطر والنواحي التابعة له بالهجمات البريطانية على نواحي قطر من جهة، وبالمحاولات المستمرة من اجل فرض الحكم المركزي من خلال تشكيل النواحي وارسال الجنود لها من جهة اخرى، فقد عملت الدولة العثمانية على تعزيز قواتها الموجودة في قطر ، اذ ارسلت سنة 1888م حوالي (200) جندياً الى مركز القضاء سعياً منها لتقوية مركزيتها هنالك([75])، وقد توالت التعزيزات العسكرية العثمانية الى قطر اذ ارسلت حوالي (400) جندي سنة 1890 الى كل من (العديد، والزبارة) للعمل على تامين اقامة المدراء الذين تم تعينهم لهاتين

الناحيتين وتثبيت الحكم العثماني فيها([76])، كما شهدت القوات العثمانية في قطر زياده كبيرة في اعدادها فقد أرسلت الدولة العثمانية سنة 1903 م الى ناحيتي (العديد، والزبارة) طابور من المشاة ومفرزة من الخيالة و(100) من فرسان الضبطية اي بواقع (600) جندي من اجل تثبيت الحكم العثماني في تلك النواحي[(77)].

اعتمدت الدولة العثمانية في بعض الاوقات على التجنيد المحلي نتيجة للعجز الحاصل في الخزانة المركزية وعدم قدرتها على تحمل النفقات التي تصرف على قوات نظامية سواء في مجال (العلوفات والمواجب)[(78)]، او نفقات المعيشة والتموين([79])، فضلاً عن انها اعتمدت على مساعدة القبائل التي تسكن في مناطق (نجد) من اجل مساعدة القوات العثمانية في صد الهجمات التي كانت تقوم بها مشيخة(ابي ظبي) مدعومة بالسفن البريطانية([80])، اما وسائل النقل المستخدمة في نقل القوات العثمانية من ولاية البصرة الى قطر فهي كثيرة ومتنوعه كانت ابرزها السفن التي تنقل على متنها المشاة من الجنود والمدافع الضخمة، اضف الى ذلك انها كانت تستخدم لنقل المواد الغذائية والمستلزمات الاخرى التي تحتاجها الوحدات العسكرية في قطر ونواحيها([81])، فقد كانت الدولة العثمانية تدفع ايجاراً شهرياً مقداره (1000) قرش لكل سفينة من تلك السفن([82]).

تعددت واجبات الوحدات العسكرية العثمانية المرابطة في مركز قضاء قطر والنواحي التابعة له فالمهمة الرئيسية المكلفة بها تلك الوحدات حماية حدود قطر من اي تهديد خارجي، وحفظ الامن والاستقرار، ومطاردة قطاع الطرق، فضلاً عن فرض الحكم المركزي العثماني والعمل على تامين اقامة المدراء في النواحي، ([83])، تضاف الى تلك الواجبات مهام اخرى غير عسكرية تمثلت بأعمال البناء اذ عمل صنف الضبطية على بناء وترميم عدد من القلاع في قطر ونواحيها سنة 1892([84])، اما قائد الحامية العسكرية فقد كانت له صلاحيات كبيرة فيما يتعلق بالشؤون الادارية والاقتصادية في قطر فلم يكن القائمقام قادراً على اتخاذ اي قرار اداري او اقتصادي الا بعد استشارة قائد الحامية العسكرية([85]).

تنوعت اسلحة الوحدات العسكرية العثمانية المرابطة في قطر، فبالإضافة الى الاسلحة الخفيفة كان هنالك سلاح المدفعية والسفن الحربية، اذ كانت تلك الوحدات تجري التدريبات العسكرية بشكل مستمر ولاسيما التدريب على الرمي فيما يتعلق بسلاح البحرية في اوقات معينة([86])، اما رواتب الجهاز العسكري فقد كانت تدفع كل ثلاثة شهور على وفق التاريخ الهجري بشكل (علوفات)، وقد بلغ راتب الجندي مع نفقات معيشته في صنف الضبطية ما مقداره (326) قرشاً([87])، على غرار الرواتب التي كانت تدفع للواء الضبطية المرابط في مركز ولاية البصرة([88])، وقد اعتمدت القوات العسكرية العثمانية المرابطة في قطر ونواحيها بالحصول على المواد الغذائية والحاجيات الاخرى من البحرين تعمل على جلبها احدى السفن التي وضعتها الدولة العثمانية في خدمة تلك القوات ([89])، فضلاً عن ان الوحدات

العسكرية المرابطة في قطر ونواحيها كانت تحصل بين الحين والاخر على اموال ومؤن غذائية من قائمقام قطر لاسيما عندما يدخل الاخير في حرب ضد شيخي (دبي ، وابي ظبي) فقد اغدق الشيخ (جاسم ال ثاني) قائمقام قطر على افراد الحامية العسكرية المرابطة في (البدع) الاموال وجهزهم بالمواد الغذائية سنة 1889م سعياً منه لمشاركتهم الى جانبه في قتاله ضد الشيخ (زايد) حاكم (ابو ظبي)([90]).

سادساً. الاوضاع الاقتصادية: –

شهدت الاوضاع الاقتصادية تطوراً ملحوظاً نهاية القرن التاسع عشر نتيجة للحرب الروسية–العثمانية (1877–1878م) التي حولت الخط التجاري لإيران من الشمال الى الجنوب، اذ صارت ايران تحصل على بضائعها عن طريق موانئها في الخليج العربي بعد ان توقفت التجارة مع روسيا، فضلاً عن ازدياد النشاط التجاري البريطاني في الخليج العربي([91])، وقد اعتمد الاقتصاد القطري بشكل رئيسي على التجارة، اذ كانت تصدر كميات كبيرة من اللؤلؤ في الوقت الذي كانت تستورد المواد الغذائية والحاجيات الاخرى التي تحتاجها من البلدان المجاورة والاجنبية، في حين احتلت الصناعة الحرفية المرتبة الثانية بعد التجارة، اضف الى ذلك الضرائب والزراعة ووسائل النقل التي أسهمت اسهاماً فاعلاً في تمويل الاقتصاد القطري([92]).

أ. التجارة:

ارتبطت قطر بعلاقات تجارية مع (عمان، والكويت، والقطيف، والبحرين) فضلاً عن علاقاتها التجارية الجيدة مع بعض الدول الاجنبية مثل (ايران، والهند) وقد اعتمدت السفن كوسيلة نقل في المتاجرة بين قطر وتلك البلدان منها (الكبيرة، والمتوسطة، والصغيرة)، وقد كان هناك تنوع كبير في المواد التي كانت تتاجر بها مع البلدان الاخرى واعتمدت الصادرات على كميات اللؤلؤ التي يتم اصطيادها سنوياً من قبل (عمال الغوص) القطريين الذين بلغ عددهم (5350) عاملاً سنة 1891م اي حوالي ربع سكان قطر، وقد بلغت قيمة منتوجاتهم من اللؤلؤ حوالي (2540000) فرنك ([93])، وقد عمل شيوخ قطر بتجارة اللؤلؤ اذ تاجر الشيخ (جاسم ال ثاني) قائمقام قطر مع الهند وكان يقوم برحلة سنوية الى (بومباي) من اجل بيع كميات اللؤلؤ الخاصة به([94])، اذ كان له اسطولاً من السفن يعمل في مغاصات صيد اللؤلؤ على حسابة الخاص([95]).

زادت اهمية اللؤلؤ كإحدى المواد الرئيسية التي اعتمد عليها الاقتصاد القطري في بداية القرن العشرين فقد زاد عدد (عمال الغوص) الى حوالي (13,000) عامل اي ما يقارب نصف سكان قطر البالغ (27,000) نسمة آنذاك، فازدادت بذلك الكميات المنتجة من اللؤلؤ ([96])، وتأتي المتاجرة بالأسماك

بالمرتبة الثانية في الصادرات القطرية ذلك ان المياه القطرية كانت غنية بأنواع الاسماك فقد كانت قطر تصدر كميات كبيرة من (السمك المجفف) الى امارات الخليج العربي الاخرى وسواحل افريقيا ([97]).

شكلت قطر احدى المداخل الرئيسية لوصول الاسلحة الى جنوب نجد والجزيرة العربية وايران اذ كانت تلك الاسلحة تدخل من (مسقط) الى قطر قبل تصديرها الى تلك المناطق ذلك ان تبعية قطر للحكم العثماني جعلها خارج الاتفاقيات المعقودة بين بريطانيا وعدد من امارات ومشيخات الخليج العربي بين الأعوام (1889-1920م) والتي نصت على حظر تجارة الاسلحة([98])، الأمر الذي ازدهرت معه تجارة الاسلحة في قطر في بداية القرن العشرين، فضلاً عن الاهتمام الكبير الذي حظيت به تلك التجارة من قبل شيوخ (ال ثاني) وعدد من اصحاب النفوذ والاثرياء العرب، فقد كانت تصل الى الدوحة حوالي(2000) بندقية شهرياً تحملها السفن القطرية في الوقت الذي وسعت قطر تجارتها بالأسلحة، اذ عملت على تجهيز (الرياض) بالأسلحة الحديثة، غير ان تلك التجارة قد اصابها الفتور بعد ان اعلنت الخارجية البريطانية في 14 شباط 1910م عدم اعترافها بالسيادة العثمانية على قطر، الامر الذي خولها حرق كل السفن القطرية التي تتاجر بالسلاح([99]).

ان عدم اهتمام العثمانيين بالزراعة والصناعة في قطر دفع القطريين الى الاعتماد في تامين احتياجاتهم من المواد الغذائية والسلع المصنعة على امارات الخليج العربي وبعض الدول الاجنبية مثل (الهند، وإيران) وفي الجدول ادناه المواد التي استوردتها قطر من تلك البلدان لسنة 1891م ([100]).

السلع والمواد المستوردة لقطر وتوابعها		
اسم المادة	السعر/ فرنك	البلد المصدر
الرز	1200000	(الهند، وإيران)
الحنطة	240000	(الهند، وإيران)
شعير	50000	(الهند، وإيران)
قهوة	30000	(الهند، وإيران)
سكر	120000	(الهند، وإيران)
تنباك	20000	(عمان، وإيران)
السمن	2666	(الكويت، والبحرين)
السمن	5328	(إيران)
كاز	15000	(إيران)
المنسوجات والمواد الصناعية والمصنوعات	15000	(إيران)

الخشب والحطب والفحم	15000	(الهند، وإيران)
قطن، طحين، الليمون الجاف، تمر هندي، عنب، زعفران، هيل، فواكه	15000	(الهند، وإيران، وبلدان اخرى)
الاغنام، الماعز، الزيوت المستعملة في صناعة السفن، وزيت السمك	15000	(إيران، وبلدان اخرى)

نستنتج من الأرقام في الجدول السابق ان قطر كانت تتاجر مع إيران بالدرجة الأولى ثم الهند أكثر من تجارتها مع جيرانها في محيطها العربي الإقليمي اذ ان اغلب اللحوم التي كانت تستوردها قطر والمتمثلة بالأغنام والماعز كانت تستورد من إيران، فضلاً عن ان قطر تستورد ثلثي السمن من إيران والثلث الاخر من الكويت والبحرين.

بلغت قيمة المواد التي استوردتها قطر لسنة 1891م (1,742000) فرنك، فحقق بذلك الميزان التجاري القطري فائضاً كبيراً بواقع (798000) فرنك، اذا ما قارنا قيمة الاستيرادات بقيمة صادرات اللؤلؤ فقط التي بلغت للسنة ذاتها (2,540000) فرنك([101])، وقد اشتهرت قطر بأسواقها التي كانت عامرة بالسلع والبضائع المستوردة من الخارج، فضلاً عن اللؤلؤ الذي كان يعرض في سوقٍ خاص يرتاده عدد كبير من التجار كان ابرزهم التجار الهنود والايرانيين([102])، فقد كان في قضاء قطر لسنة 1891 ما يقارب (115) دكاناً صغيراً و(6) من العمارات الكبيرة تضم الواحدة منها عدد من الدكاكين([103]).

اثرت الخلافات بين العثمانيين والشيخ (جاسم ال ثاني) سنة 1887م على التجارة في قطر ([104])، نتيجة للهجوم الذي قام به قطاع الطرق واللصوص من البدو اذ عملوا على نهب (اسواق الدوحة) واموال التجار الايرانيين والجنود البريطانيين واعتدوا عليهم بالضرب بعد ان انسحب الشيخ (جاسم ال ثاني) قائمقام قطر من (الدوحة) فاستمرت الفوضى والقلاقل في تلك المدينة قرابة ستة شهور، الامر الذي دفع حكومة الهند البريطانية الى سحب تجارهم من الدوحة([105])، كما ان الصراعات المستمرة بين الشيخ (جاسم ال ثاني) مع امارتي (ابو ظبي، ودبي) على ناحيتي (الزبارة، والعديد) كان لها اثراً سلبياً على التجارة القطرية فقد ادى قتاله ضد هاتين الامارتين سنة 1889م الى توقف التجارة وخلو الاسواق من المواد الغذائية ([106])، اضف الى ذلك الهجمات التي كانت تشنها السفن البريطانية بين الحين والاخر على قطر واثرها في التجارة القطرية كان ابرزها الهجوم الذي شنتة السفن البريطانية على الزبارة سنة 1892م وحرق اسواقها وتخريبها([107]).

ب. الزراعة والضرائب ووسائل النقل:

ان قلة المياه وملوحة التربة في قطر ادت الى ضعف النشاط الزراعي اذ اقتصرت الزراعة فيها على اشجار النخيل وحشائش البرسيم (الجت) المستخدم علفاً للحيوانات ([108])، التي كانت توجد في قطر بأعداد قليلة لا ترتقي الى سد حاجة الاستهلاك المحلي ففي سنة 1891م بلغت اعداد الاغنام والماعز في قطر حوالي (17,000) راس بينما بلغت اعداد الإبل حوالي (2000) راس ([109]).

ان خضوع قطر وتوابعها للحكم العثماني جعلها خاضعة الى النظام الضريبي العثماني فتعددت الضرائب وتنوعت منها الضرائب المفروضة على صيد اللؤلؤ اذ كانت تجبى من (السيب والغواصين) اطلق على تلك الضرائب تسميه (القلطه)([110])، والتي بلغت في سنة 1891م (44,137) فرنك، وقد كان هنالك نوعاً من الضرائب المفروضة على الحيوانات كالأغنام والماعز والجمال عرفت باسم (الزكاة) اذ بلغت تلك الضريبة على الاغنام والماعز في سنة 1891م (17,000) فرنك اي فرنكا واحداً عن كل راس من الاغنام والماعز، فضلاً عن نوعاً اخراً من الضرائب اطلق عليه اسم (رسم الذبحية) كانت تفرض على الحيوانات المذبوحة من(الاغنام، والماعز، والابل، والابقار) في مجازر القصابين في قضاء قطر اذ بلغت (1883) فرنكاً في سنة 1891م([111]).

كانت هناك ضرائب اخرى الى جانب ما سبق ذكره من الضرائب تفرض غلى التجار الاجانب دون التجار القطريين مقابل السماح لهم للقيام ببناء الدكاكين والابنية التي يمارسون من خلالها عملياتهم التجارية أطلق عليها اسم (رسم الرقابية) التي بلغت (4482) فرنكاً في سنة 1891م، فضلاً عن (ضريبة العشر) المفروضة على الاغنام والماعز المستوردة من إيران، وقد اختلفت تلك الضريبة عن الضرائب الاخرى كونها تجبى عيناً وليس نقداً اذ بلغت (900) راس من الاغنام والماعز في سنة 1891م ([112]).

كانت السفن هي الوسيلة الرئيسية التي تنقل البضائع التجارية من قطر والبلدان التي تتاجر معها فقد كانت هنالك شركات واساطيل تعمل على نقل البضائع التجارية من والى قطر([113])، او نقل البضائع التجارية مثل اللؤلؤ من اماكن الصيد الى الاسواق التي كانت بالقرب من السواحل البحرية وقد بلغ اعداد السفن التي تعمل على نقل البضائع التجارية من اماكن الصيد الى الاسواق (335) سفينة متعددة الاحجام في سنة 1891م. منها الكبيرة وعددها (65) سفينة وهي تتسع لـ(30) شخصاً، ومنها المتوسطة وعددها (70) سفينة تسع كل واحدة منها (20) شخصاً، واخيراً السفن الصغيرة وعددها (200) سفينة اذ تتسع الواحدة منها لـ(10)اشخاص ([114]).

الهوامش:

(1) محمود بهجت سنان، تاريخ قطر لسنة، ط1، (بغداد، د.ت)، ص149-150.

(2) مصطفى مراد الدباغ، قطر ماضيها وحاضرها، ط1، (بيروت، 1961) ص 29.

(3) عبد العزيز مُحَمَّد منصور، التطور السياسي في قطر 1868-1916، ط2، (الكويت، 1980) ، ص12.

(4) وهي سبعة قبائل (البوعنين، والبوكرار، المسارير، أبو بياضة، المخفية، ال خيارين، الشروان): أرشيف رئاسة الوزراء في استانبول، أوراق قصر يلدز الهمايوني، رئاسة دائرة الكتابة ، رسالة من متصرف نجد الى الصدر الأعظم ذات الرقم 60/ 129 والمؤرخة في 30 تشرين الثاني 1892.

(5) أرشيف رئاسة الوزراء في استانبول، أوراق قصر يلدز الهمايوني، رئاسة دائرة الكتابة ،، تقرير والي البصرة الى الصدر الأعظم ذي الرقم 60 / 12 لسنة 1891م.

(6) أرشيف رئاسة الوزراء في استانبول، سجلات نظارة الداخلية، برقية من ناظر الداخلية الى والي البصرة ذي الرقم 539/42 والمؤرخة في 1 اب 1903.

(7) عبد العزيز مُحَمَّد منصور، المصدر السابق، ص14.

(8) الدباغ، المصدر السابق، ص، ص، 80،114.

(9) محمود بهجت سنان، المصدر السابق، ص141.

(10) عبد العزيز مُحَمَّد منصور، المصدر السابق، ص175.

(11) الدباغ، المصدر السابق، ص 111-112.

(12) عبد الله الاشعل، قضية الحدود في الخليج العربي، مركز الدراسات السياسية الاستراتيجية بالأهرام، (القاهرة، 1978) ، ص59.

(13) عبد العزيز مُحَمَّد منصور، المصدر السابق، ص160.

(14) محمود بهجت سنان، المصدر السابق، ص76-77؛ رحيم كاظم الهاشمي ، تجارة الاسلحة في الخليج العربي 1881-1914، ط1، (دمشق، 2000) ، ص67.

(15) عبد العزيز محمود منصور، المصدر السابق، ص141.

(16) أرشيف رئاسة الوزراء في استانبول ، سجلات نظارة الداخلية ، البرقية المرسلة من والي البصرة الى نظارة الداخلية ذي الرقم 14/1554 لسنة 1887م.

(17) مُحَمَّد حسن العيدروس، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، ط2، (القاهرة، 1998) ، ص172-173.

(18) مُحَمَّد عرابي نخلة، تاريخ الاحساء السياسي (1818-1913) ، (الكويت، 1974) ، ص164.

(19) أرشيف رئاسة الوزراء في استانبول ، سجلات نظارة الداخلية ، البرقية المرسلة من والي البصرة الى نظارة الداخلية ذي الرقم 14/1554 لسنة 1887م.

(20) مُحَمَّد حسن العيدروس، المصدر السابق، ص173.

(21) أرشيف رئاسة الوزراء في استانبول ، سجلات نظارة الداخلية، البرقية المرسلة من والي البصرة الى نظارة الداخلية ذي الرقم 42/ 56 في سنة 1901.

(22) أرشيف رئاسة الوزراء في استانبول ، سجلات نظارة الداخلية، البرقية المرسلة من الصدر الأعظم الى نظارة الداخلية ذي الرقم 42/ 523 في 30 نيسان 1903.

(23) أرشيف رئاسة الوزراء في استانبول ، سجلات نظارة الداخلية، البرقية المرسلة من ناظر الداخلية الى والي البصرة ذي الرقم 42/ 539 في اب 1903.

(24) أرشيف رئاسة الوزراء في استانبول ، سجلات نظارة الداخلية ، برقية من ناظر الداخلية الى الصدر الأعظم ذي الرقم 42/ 541 في 13 اب 1903.

(25) أرشيف رئاسة الوزراء في استانبول ، سجلات نظارة الداخلية، برقية من والي البصرة الى ناظر الداخلية ذي الرقم 42/ 519 في 18 اذار 1903.

(26) أرشيف رئاسة الوزراء في استانبول ، سجلات نظارة الداخلية، برقية من الصدر الأعظم الى ناظر الداخلية ذي الرقم 544/42 في 9 ايلول 1903.

(27) مُحَمَّد حسن العيدروس، المصدر السابق، ص176.

(28) أرشيف رئاسة الوزراء في استانبول ، سجلات نظارة الخارجية، التقرير الخاص بقطر وسواحلها ذي الرقم 1881/ 71916/ 12/ 3113 في 29 تموز 1913.

(29) عبد العزيز عبد الغني، المصدر السابق، ص69.

(30) أرشيف رئاسة الوزراء في استانبول ، سجلات نظارة الداخلية، الوثيقة ذات التصنيف 523/42 المؤرخة 30 نيسان 1903؛ اوراق قصر يلدز الهمايوني ، رسالة والي البصرة الى الصدر الاعظم ذات التصنيف 1211/60، المؤرخة سنة 1890.

(31) أرشيف رئاسة الوزراء في استانبول ، سجلات نظارة الخارجية، التقرير الخاص بقطر وسواحلها ذي الرقم 1881/ 71916/ 12/ 3113 في 29 تموز 1913.

(32) أرشيف رئاسة الوزراء في استانبول ، أوراق قصر يلدز الهمايوني ، رئاسة دائرة الكتابة ، رسالة متصرفية نجد، الوثيقة ذات التصنيف 60/ 129، والمؤرخة في 30 تشرين الثاني 1892.

(33) أرشيف رئاسة الوزراء في استانبول ، سجلات نظارة الخارجية، التقرير الخاص بقطر وسواحلها ذي الرقم 1881/ 71916/ 12/ 3113 في 29 تموز 1913.

(34) المصدر نفسه.

(35) عبد العزيز عبد الغني، المصدر السابق، ص75.

(36) أرشيف رئاسة الوزراء في استانبول ، سجلات نظارة الداخلية، برقية والي البصرة الى نظارة الداخلية تحت الرقم 42/ 526 في 12 اذار 1903.

(37) أرشيف رئاسة الوزراء في استانبول ، سجلات نظارة الداخلية، البرقية المرسلة من ناظر الداخلية الى والي البصرة ذي الرقم 42/ 539 في اب 1903.

(38) أرشيف رئاسة الوزراء في استانبول ، سجلات نظارة الداخلية ، برقية من ناظر الداخلية الى الصدر الأعظم ذي الرقم 42/ 541 في 13 اب 1903.

(39) أرشيف رئاسة الوزراء في استانبول ، سجلات نظارة الداخلية، برقية من الصدر الأعظم الى ناظر الداخلية ذي الرقم 544/42 في 9 ايلول 1903.

(40) أرشيف رئاسة الوزراء في استانبول ، سجلات نظارة الخارجية، التقرير الخاص بقطر وسواحلها ذي الرقم 1881/ 71916/ 12/ 3113 في 29 تموز 1913.

(41) أرشيف رئاسة الوزراء في استانبول ، سجلات نظارة الداخلية، برقية والي البصرة الى ناظر الداخلية ذات التصنيف 42/ 56 والمؤرخة في سنة 1901.

(42) أرشيف رئاسة الوزراء في استانبول ، سجلات نظارة الداخلية، برقية والي البصرة الى ناظر الداخلية تحت الرقم 42/ 541 في 13 اب سنة 1901.

(43) أرشيف رئاسة الوزراء في استانبول ، سجلات نظارة الداخلية، برقية من الصدر الاعظم الى ناظر الداخلية ذي الرقم 42/ 544 في 9 ايلول سنة 1901.

(44) أرشيف رئاسة الوزراء في استانبول ، سجلات نظارة الخارجية، التقرير الخاص بقطر وسواحلها ذي الرقم 1881/ 71916/ 12/ 3113 في 29 تموز 1913.

(45) أرشيف رئاسة الوزراء في استانبول ، اوراق قصر يلدز الهمايوني، رئاسة دائرة الكتابة ، برقية من متصرفية نجد الى الصدر الاعظم ذي الرقم 60/ 129 بتاريخ30 تشرين الثاني 1892.

(46) أرشيف رئاسة الوزراء في استانبول ، اوراق قصر يلدز الهمايوني، رئاسة دائرة الكتابة ، برقية من والي البصرة الى الصدر الاعظم ذي الرقم 60/ 1211 في 31 كانون الثاني 1892.

(47) محمود بهجت سنان، المصدر السابق، ص91.

(48) عبد العزيز مُحَمَّد منصور، المصدر السابق، ص146-148.

(49) أرشيف رئاسة الوزراء في استانبول ، اوراق قصر يلدز الهمايوني، رئاسة دائرة الكتابة ، برقية من معاون قائمقامية قطر الى الصدر الاعظم ذي الرقم 123/60 في 7 تشرين الثاني 1891.

(50) أرشيف رئاسة الوزراء في استانبول ، اوراق يلدز الهمايوني، رئاسة دائرة الكتابة ، برقية والي البصرة الى الصدر الاعظم ذي الرقم 1211/60 في 31 كانون الثاني 1892.

(51) أرشيف رئاسة الوزراء في استانبول ، اوراق قصر يلدز الهمايوني، رئاسة دائرة الكتابة ، برقية معاون قائمقام قطر الى الصدر الاعظم ذي الرقم 60/ 123 في 7 تشرين الثاني 1892م.

(52) أرشيف رئاسة الوزراء في استانبول ، سجلات نظارة الداخلية ، برقية الصدر الاعظم الى ناظر الداخلية ذي الرقم 42/ 523 في 30 نيسان 1903م.

(53) أرشيف رئاسة الوزراء في استانبول ، سجلات نظارة الداخلية، برقية والي البصرة الى نظارة الداخلية ذي الرقم 42/ 56 لسنة 1901م.

(54) أرشيف رئاسة الوزراء في استانبول ، سجلات نظارة الداخلية برقية من ناظر الداخلية الى الصدر الاعظم ذي الرقم 42/ 52 سنة 1911م.

(55) أرشيف رئاسة الوزراء في استانبول ، سجلات نظارة الداخلية برقية من ناظر الداخلية الى والي البصرة ذي الرقم 42/ 539 في 1 اب 1903م.

(56) أرشيف رئاسة الوزراء في استانبول ، سجلات نظارة الداخلية برقية والي البصرة الى ناظر الداخلية ذي الرقم 42/ 542 في 17 اب 1903م.

(57) عبد العزيز عبد الغني، المصدر السابق، ص74.

(58) أرشيف رئاسة الوزراء في استانبول ، سجلات نظارة الداخلية برقية من ناظر الداخلية الى الصدر الاعظم ذي الرقم 42/ 541 في 13 اب 1903م.

(59) أرشيف رئاسة الوزراء في استانبول ، سجلات نظارة الداخلية برقية من ناظر الداخلية الى والي البصرة ذي الرقم 42/ 515 في 28 تشرين الاول 1902م.

(60) أرشيف رئاسة الوزراء في استانبول ، سجلات نظارة الداخلية ، برقية من والي البصرة الى الصدر الاعظم ذي الرقم 60/ 1211 في 31 كانون الثاني1892م.

(61) مصطفى مراد الدباغ، المصدر السابق، ص180.

(62) محمود بهجت سنان ، المصدر السابق، ص91.

(63) أرشيف رئاسة الوزراء في استانبول ، اوراق قصر الهمايوني رئاسة دائرة الكتابة ، برقية من والي البصرة الى الصدر الاعظم ذي الرقم 60/ 1211 في 31 كانون الثاني 1892م.

(64) مُحَمَّد عرابي نخلة، المصدر السابق، ص187.

(65) سهيل صابان، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية، (الرياض، 2001) ، ص72.

(66) عبد العزيز عبد الغني، المصدر السابق، ص71؛ عبد العزيز مُحَمَّد منصور، المصدر السابق، ص148.

(67) الدباغ، المصدر السابق، ص180.

(68) أرشيف رئاسة الوزراء في استانبول ، اوراق قصر يلدز الهمايوني، رئاسة دائرة الكتابة ، برقية من والي البصرة الى الصدر الاعظم ذي الرقم 1211/60 في 31 كانون الثاني 1892؛ سجلات نظارة الداخلية، برقية ناظر الداخلية الى الصدر الاعظم ذي 42/ 52 في سنة 1911م.

(69) الدباغ، المصدر السابق، ص180.

(70) أرشيف رئاسة الوزراء في استانبول ، سجلات نظارة الداخلية، برقية ناظر الداخلية الى والي البصرة ذي الرقم 42/ 539 بتاريخ 1 اب 1903م.

(71) ارشيف رئاسة الوزراء في استانبول ، سجلات نظارة الداخلية، برقية ناظر الداخلية الى الصدر الاعظم ذي الرقم 42/ 52 في سنة 1911م.

(72) سهيل صابان، المصدر السابق، ص147.

(73) أرشيف رئاسة الوزراء في استانبول ، اوراق قصر يلدز الهمايوني، رئاسة دائرة الكتابة ، برقية من والي البصرة الى الصدر الاعظم ذي الرقم 60/ 1211 في 31 كانون الثاني 1892.

(74) المصدر نفسه.

(75) المصدر نفسه.

(76) عبد العزيز عبدالغني، المصدر السابق، ص70.

(77) أرشيف رئاسة الوزراء في استانبول ، سجلات نظارة الداخلية، برقية ناظر الداخلية الى والي البصرة ذي الرقم 42/ 539 بتاريخ 1 اب 1903م.

(78) الراتب الموسمي الذي كان يدفع للانكشارية وبعض الفرق العسكرية الاخرى مرة كل ثلاثة اشهر في الوقت الذي استخدم مصطلح مواجب في الدفاتر الرسمية بدلا من العلوفة: سهيل صابان ، المصدر السابق، ص155-156.

(79) أرشيف رئاسة الوزراء في استانبول ، أوراق قصر يلدز الهمايوني، رئاسة دائرة الكتابة ، برقية من والي البصرة الى الصدر الاعظم ذي الرقم 60/ 1211 في 31 كانون الثاني 1892.

(80) أرشيف رئاسة الوزراء في استانبول ، سجلات نطارة الداخلية، برقية من ناظر الداخلية الى الصدر الاعظم ذي الرقم 42/ 52 سنة 1911.

(81) أرشيف رئاسة الوزراء في استانبول ، اوراق قصر يلدز الهمايوني، رئاسة دائرة الكتابة ، برقية معاون قائمقامية قطر الى الصدر الاعظم ذي الرقم 60/ 129 في 30 تشرين الثاني 1892؛ سجلات نظارة الداخلية، برقية والي البصرة الى ناظر الداخلية ذي الرقم 42/ 526 بتاريخ 12 ايار 1903.

(82) أرشيف رئاسة الوزراء في استانبول ، سجلات نظارة الداخلية، برقية من ناظر الداخلية الى والي البصرة ذي الرقم 42/ 539 في 1 اب 1903.

(83) أرشيف رئاسة الوزراء في استانبول ، سجلات نظارة الداخلية، برقية والي البصرة الى ناظر الداخلية والمرقمة 42/ 526 بتاريخ 12 ايار 1903؛ سجلات نطارة الداخلية، برقية من ناظر الداخلية الى والي البصرة ذي الرقم 42/ 539 بتاريخ 1 اب 1903.

(84) أرشيف رئاسة الوزراء في استانبول ، اوراق قصر يلدز الهمايوني، رئاسة دائرة الكتابة ، برقية من والي البصرة الى الصدر الاعظم ذي الرقم 60/ 1211 في 31 كانون الثاني 1892.

(85) عبدالعزيز مُحَمَّد منصور، المصدر السابق، ص146.

(86) أرشيف رئاسة الوزراء في استانبول ، اوراق قصر يلدز الهمايوني، رئاسة دائرة الكتابة ، تقرير الي البصرة الى الصدر الاعظم والمرقم 60/ 1211 في 31 كانون الثاني 1892.

(87) أرشيف رئاسة الوزراء في استانبول ، سجلات نظارة الداخلية، برقية من ناظر الداخلية الى والي البصرة والمرقم 42/ 515 بتاريخ 28 تشرين الاول 1902.

(88) أرشيف رئاسة الوزراء في استانبول ، سجلات نظارة الداخلية، تقرير من ناظر الداخلية الى الصدر الاعظم ذي الرقم 42/ 52 سنة 1911.

(89) أرشيف رئاسة الوزراء في استانبول ،أوراق قصر يلدز الهمايوني، رئاسة دائرة الكتابة، تقرير والي البصرة حول الاقتصاد القطري الى الصدر الاعظم ذي الرقم 12/60 لسنة 1891م.

(90) عبد العزيز عبد الغني، المصدر السابق، ص95-96.

(91) حسين مُحَمَّد القهواتي، دور البصرة التجاري في الخليج العربي ، (بغداد،1980) ، ص396.

(92) الدباغ، المصدر السابق، ص33-45.

(93) أرشيف رئاسة الوزراء في استانبول ، اوراق قصر يلدز الهمايوني، رئاسة دائرة الكتابة ، تقرير والي البصرة الى الصدر الاعظم حول الاقتصاد القطري ذي الرقم 60/ 12 لسنة 1891م.

(94) عبد العزيز مُحَمَّد منصور، المصدر السابق، ص19.

(95) محمود بهجت سنان، المصدر السابق، ص90.

(96) عبد العزيز مُحَمَّد منصور، المصدر السابق، ص18-19.

(97) محمود بهجت سنان، المصدر السابق، ص148.

(98) جون غولدين لوريمر، دليل الخليج العربي، القسم التاريخي، ج6، (مكتب الترجمة ديوان حاكم قطر، د. ت) ، ص3733.

(99) الهاشمي، المصدر السابق، ص68-69.

(100) أرشيف رئاسة الوزراء في استانبول ، اوراق قصر يلدز الهمايوني، رئاسة دائرة الكتابة ، تقرير والي البصرة الى الصدر الاعظم حول الاقتصاد القطري ذي الرقم 60/ 12 لسنة 1891م.

(101) أرشيف رئاسة الوزراء في استانبول ، سجلات نطارة الداخلية، برقية والي البصرة الى ناظر الداخلية ذي الرقم 42/ 526 في 12 ايار 1903.

(102) محمود بهجت سنان، المصدر السابق، ص150.

(103) أرشيف رئاسة الوزراء في استانبول ، اوراق قصر يلدز الهمايوني، رئاسة دائرة الكتابة ، تقرير والي البصرة الى الصدر الاعظم حول الاقتصاد القطري ذي الرقم 60/ 12 لسنة 1891م.

(104) أرشيف رئاسة الوزراء في استانبول ، اوراق قصر يلدز الهمايوني، رئاسة دائرة الكتابة ، برقية معاون قائمقامية قطر الى الصدر الاعظم ذي الرقم 60/ 129 بتاريخ 30 تشرين الثاني 1892م.

(105) عبد العزيز مُحَمَّد منصور، المصدر السابق، ص148.

(106) عبد العزيز عبد الغني، المصدر السابق، ص96.

(107) أرشيف رئاسة الوزراء في استانبول ، سجلات نطارة الداخلية، برقية ناظر الداخلية الى الصدر الاعظم ذي الرقم 42/ 541 في 13 اب 1903.

(108) الدباغ، المصدر السابق، ص66.

(109) أرشيف رئاسة الوزراء في استانبول ، اوراق قصر يلدز الهمايوني، رئاسة دائرة الكتابة ، تقرير والي البصرة الى الصدر الاعظم حول الاقتصاد القطري ذي الرقم 60/ 12 لسنة 1891م.

(110) أرشيف رئاسة الوزراء في استانبول ، اوراق قصر يلدز الهمايوني، رئاسة دائرة الكتابة ، برقية معاون قائمقام قطر الى الصدر الاعظم والمرقمة 60/ 123 بتاريخ 7 تشرين الثاني 1891م.

(111) أرشيف رئاسة الوزراء في استانبول ، اوراق قصر يلدز الهمايوني، رئاسة دائرة الكتابة ، تقرير والي البصرة الى الصدر الاعظم حول الاقتصاد القطري ذي الرقم 60/ 12 لسنة 1891م.

(112) المصدر نفسه.

(113) الهاشمي، المصدر السابق، ص68-69.

(114) أرشيف رئاسة الوزراء في استانبول ، اوراق قصر يلدز الهمايوني، رئاسة دائرة الكتابة ، تقرير والي البصرة حول الاقتصادي الى الصدر الاعظم 60/ 12 لسنة 1891م.